محضر اجتماع اللجنة الزراعية السورية اللبنانية المشتركة
زحلة 2004/12/11

انطلاقاً من معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق واستمراراً للتعاون في المجال الزراعي وتنفيذاً لتوجيهات قائدي البلدين فخامة العماد إميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية وسيادة الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، وبدعوة من معالي الأستاذ المهندس الياس سكاف وزير الزراعة في الجمهورية اللبنانية، قام السيد الدكتور عادل سفر وزير الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية بزيارة إلى الجمهورية اللبنانية يوم السبت 2004/12/11 تم خلالها عقد اجتماع اللجنة الزراعية السورية اللبنانية المشتركة بحضور الأستاذ نصري الخوري الأمين العام للمجلس الأعلى السوري اللبناني وشارك في الاجتماع السادة:

عن الجانب السوري:

د. مجد جمال	المدير العام للهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية
م. محمد زين الدين	مدير الاقتصاد الزراعي والاستثمار
م. محمد حسّان قطنا	مدير الاحصاء والتخطيط
م. عطية الهندي	مدير مركز السياسات الزراعية
د. جورج الخوري	مدير الصحة الحيوانية
د. محمد جمال الحجار	مدير وقاية المزروعات
م. ماهر مزرزع	رئيس دائرة التعاون مع الدول العربية

عن الجانب اللبناني:

م. لويس لحود لحود	مدير عام الزراعة
د. ميشال فرام	مدير عام الأبحاث العلمية الزراعية
م. غلوريا ابو زيد	رئيس مكتب المشروع الأخضر
أ. خالد النجار	مستشار الوزير
م. نجاح شمعون	مستشار الوزير
م. فكتور ريا	مستشار الوزير
أ. طوني حايك	المستشار الإعلامي
م. سمير الشامي	مدير الثروة الزراعية
د. منصور كساب	مدير الثروة الحيوانية
م. حسين نصر الله	مدير الدراسات والتنسيق
م. شارل زرزور	من مديرية الثروة الزراعية (الحجر الصحي الزراعي)
د. فضل الله منيِّر	من مديرية الثروة الحيوانية (الحجر الصحي البيطري)
د. داهج المقداد	من مديرية التنمية الريفية (دائرة الصيد البحري)
م. بيار نصّار	رئيس مصلحة زراعة البقاع
م. جمانه كرامة	مقررة اللجنة

عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني:

م. مالك يازجي	رئيس دائرة الزراعة

وبعد تبادل الكلمات الترحيبية، ناقش المجتمعون البنود المدرجة على جدول الأعمال، وعلى ضوء المناقشة تم التوصل إلى:

أولاً:
اعتماد الصيغة الفنية المشتركة للأسس الواجب تضمينها في مشروع قانون الصيد البحري (مرفق رقم 1) وتبادل الصيغ القانونية بين الجانبين قبل إحالتها إلى الجهات التشريعية لإصدارها بقانون وعلى أن تكون هذه الصيغ جاهزة قبل تاريخ 2005/3/1 .

ثانياً:
تم الإطلاع على ملخص أعمال اللجان وفرق العمل الزراعية (مرفق رقم 2) وتقرر:

1. الطلب إلى المعنيين في مجال البحوث الزراعية في البلدين:
   أ. إعداد تقرير مشترك عن نتائج أبحاث 2004 خلال مهلة شهر من تاريخه.
   ب. وضع خطة عمل 2005 والبرامج الزمنية التنفيذية لها خلال مهلة شهر من تاريخه.
   ج. الإسراع بوضع مسودة مشروع الاتفاق الخاص بتنمية الزراعة العضوية.
   د. إنجاز الدراسة الاقتصادية حول زراعة القطن في البقاع وعكار قبل انتهاء عام 2004 من قبل مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية اللبنانية.
   ه. التوصية بدعم المراكز البحثية الزراعية في البلدين.
2. على ضوء انتهاء اللجنة المشتركة المكلفة بوضع دراسة وإعداد مشروع عمل مشترك حول تأهيل مناطق لإنتاج بذار البطاطا في لبنان ونظراً لأهميتها فقد تقرر:
   أ. أن تقوم اللجنة المذكورة برفع الدراسة إلى كل من الوزارتين في البلدين لدراستها على أن تعرض على اللجنة الزراعية السورية اللبنانية في اجتماعها القادم لإقرارها.
   ب. إستمرار المشروع المشترك لعام 2005.
3.
   أ. قيام فرقة عمل الحراج بزيارة المواقع المحرجة سابقاً على جانبي سلسلة جبال لبنان الشرقية وتقديم تقرير مشترك عنها وإعداد خطة زمنية مستقبلية.
   ب. التأكيد على الاستمرار بالمشروع وتأمين الإعتمادات والمستلزمات الضرورية لذلك (وخاصة المتعلقة بتأمين خمسة بواكير بوكلين صغيرة للجانب السوري).
4. الموافقة عل تأجيل إنجاز اللوائح الخاصة بالحجر الصحي الزراعي لحين انتهاء الجانب السوري من بحثها مع منظمة الفاو، على أن يعقد اجتماع مشترك عند جهوزية الجانب السوري.
5. ضرورة اجتماع لجنة الأدوية الزراعية اللبنانية وفرقة عمل الوقاية (المبيدات) السورية اللبنانية المشتركة خلال النصف الأول من شهر كانون الثاني 2005 وذلك لبحث إمكانية تعديل بعض النصوص المتعلقة بالصيغة الموحدة وقرار وزير الزراعة اللبناني رقم 1/280 تاريخ 2004/9/15 ورفع تقرير بهذا الخصوص إلى اللجنة الزراعية السورية اللبنانية المشتركة في مهلة أقصاها 2005/2/1، واستمرار التعاون القائم في مجال تحديد مدى انتشار الآفات والأمراض النباتية.
6. الطلب إلى المعنيين في الصحة الحيوانية متابعة إنجاز ما يلي:
   أ. المنطقة العازلة بعمق 15كم على طرفي الحدود المشتركة.
   ب. أسس مطابقة النوعية والجودة والمتابعة والمراقبة الصحية.
   ج. الأدوية واللقاحات البيطرية.
7. تمنى الجانب السوري على الجانب اللبناني:
   أ. العمل على الإسراع بإنجاز إبرام اتفاقية توحيد الأدوية واللقاحات البيطرية.
   ب. إنجاز الجداول الخاصة بتداخل الأراضي في بعض المناطق تمهيداً لتفعيل عمل اللجنة المكلفة بإنصاف الفلاحين والحفاظ على الغطاء النباتي.
8. التأكيد على وضع اتفاقية الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة موضع التنفيذ.

9. تفعيل التعاون في مجال الإرشاد الزراعي من خلال عقد ورشات عمل، وإصدار نشرات إرشادية وحلقات توعية مشتركة.
10. قيام اللجنة التي أعدت الصيغة المشتركة لقانون الصيد البحري بدراسة النظم والضوابط الخاصة بتربية الاحياء المائية في مزارعها في البحر والمياه العذبة.
11. التأكيد على لجان وفرق العمل التي لم تجتمع بعد بعقد اجتماعاتها ووضع البرامج الزمنية لعملها.
12. التأكيد على ضرورة التنسيق بين الوزارتين في الاجتماعات العربية والدولية.

ثالثاً:

تم الإطلاع على توصيات ورشة العمل المتعلقة بالخطة التأشيرية للتكامل الزراعي المنعقدة في دمشق بتاريخ 12/2/ 2004 (مرفق رقم 3) وتقرر:

1. اعتماد التوصيات الواردة في المرفق رقم 3 من خلال:
   أ. اجتماع فرق العمل الزراعية وتحديد الإجراءات التنفيذية والعملية للوصول إلى الهدف.
   ب. تحديد النصوص الواجب تعديلها أو إصدارها.
2. تكليف لجنة التكامل الزراعي بمتابعة تنفيذ التوصيات من خلال فرق العمل الزراعية وفق اختصاصاتها لتحديد الإجراءات التنفيذية والعملية واقتراح المناسب.
3. إحالة التوصيات الخاصة بالجهات الأخرى (الرسمية والخاصة) لاقتراح الإجراءات الكفيلة لتنفيذ التوصيات.
4. تشكيل لجنة مشتركة من الخبراء الفنيين والقانونيين لوضع الأطر القانونية لتسهيل إقامة شركات تسويق مشتركة للمنتجات الزراعية، وإيجاد صيغة قانونية مشتركة لتنظيم عمليات الاستثمار والتعاقدات الزراعية.
5. عرض النتائج على المنظمات الإقليمية والدولية للمشاركة في الدراسة لوضع البرامج للخطة التأشيرية للتكامل الزراعي.

رابعاً:

تقرر تشكيل لجنة من الإدارات والقطاع الخاص لصياغة برامج العمل التنفيذية للخطة التأشيرية والإستعانة بخبراء متخصصين للمساعدة في إعداد هذه البرامج.

خامساً:

أكد الجانب السوري تأييده لطلب الجانب اللبناني المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي للسماح للبنان بتأجيل تطبيق بنود اتفاقية التيسير العربية فيما يتعلق بالقطاع الزراعي.

سادساً:

تقرر أن تقوم اللجنة المختصة بمراجعة الاتفاق الثنائي لتبادل المنتجات الزراعية على ضوء التنفيذ ووضع المقترحات التي تؤمن تفعيله.

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية	الأمين العام للمجلس الأعلى السوري اللبناني	وزير الزراعة في الجمهورية اللبنانية
الدكتور عادل سفر	**الأستاذ نصري الخوري**	**المهندس الياس سكاف**

(مرفق رقم 3)
توصيات ورشة العمل الخاصة
بالخطوط التوجيهية للتكامل الزراعي بين سوريا ولبنان
والتي عقدت في دمشق بتاريخ 2004/12/2

1. المحور الأول: الخطوط التوجيهية لتطوير وتنمية القطاع الزراعي (النباتي والحيواني) بين البلدين

- العمل على تنسيق السياسات الزراعية بين البلدين من كافة النواحي (الموارد الطبيعية ـ الإنتاج ـ التوجهات المستقبلية)، من خلال تبادل الخبرات وعقد ورشات عمل متخصصة للمعنيين بهذه المواضيع في كلا البلدين.
- دراسة أسباب عدم تصدير السلع الفائضة بين البلدين وتحليل النتائج، لوضع المقترحات العملية لحلها، (مثلاً: البقوليات من سوريا).
- إيجاد الأساليب الكفيلة لدعم المنتج الزراعي بما يحقق ريعية أفضل للمنتجين وتشجيعهم على تطوير إنتاجهم كماً ونوعاً.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين المراكز البحثية في البلدين واعتماد زراعات بديلة ذات ريعية عالية (الزراعة العضوية، إدخال أصناف جديدة من أشجار مثمرة، الزراعات العلفية، النباتات الطبية، بذار البطاطا...)، ونشر نتائج الأبحاث.
- إيلاء الأهمية للزراعات الإستراتيجية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي والسعي لتخفيض تكاليفها بكافة الأساليب الممكنة.
- وضع خطة مشتركة لتحفيز زراعة الأعلاف الحيوانية بحيث تساهم بزيادة نسب احتياجات الثروة الحيوانية في البلدين.
- وضع برامج وقائية مشتركة لمكافحة الآفات والأمراض على الحاصلات الزراعية والثروة الحيوانية.
- تبادل الخبرات والمعلومات في مجال تقانات حصاد مياه الأمطار واستخداماتها الزراعية والحرجية والرعوية.
- استمرار التعاون والتنسيق بين الخبرات الفنية المختلفة وخاصةً: التحريج ـ المحميات الطبيعية ـ الاستثمار الحراجي ـ إنتاج الغراس ـ حماية الغابات من الحرائق وغيرها للاستفادة من الخبرات المتوفرة في البلدين.
- الإسراع في إنهاء عمل لجنة البرامج الوقائية وتحديد المنطقة العازلة على طول الحدود السورية اللبنانية والبدء بتطبيق البرامج في عام 2005.

2. المحور الثاني: الخطوط التوجيهية للتشريعات والقوانين اللازمة للتكامل الزراعي (النباتي والحيواني) بين البلدين

- تحديد المعوقات الإدارية وغيرها التي تؤثر سلباً على تبادل المنتجات وإصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتجاوزها.
- إنشاء قاعدة معلومات زراعية في كلا البلدين لتوثيق التشريعات والأنظمة النافذة في المجالات القانونية والفنية والتسويقية وغيرها وإتاحتها لكافة الجهات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.
- تشكيل لجان من الخبراء الفنيين والقانونيين تقوم بـ:
  - وضع الأطر القانونية التي تسهل إقامة شركات تسويق مشتركة للمنتجات الزراعية.
  - العمل على إيجاد صيغة قانونية مشتركة لتنظيم عمليات الاستثمار والتعاقدات الزراعية.

- تحضير مشاريع قوانين متماثلة في مجال مكافحة الإغراق انسجاماً مع اتفاقية الشراكة الأوروبية والاتفاقات الدولية الأخرى.
- وضع مشروع قانون بشأن الإجراءات المتعلقة بفض المنازعات التجارية.

– متابعة إجراءات إبرام اتفاقية توحيد قواعد تسجيل الأدوية واللقاحات البيطرية من قبل الجانب اللبناني.

– وضع المذكرة المشتركة المتضمنة الخطوط العريضة لمواءمة قوانين الصيد البحري في سوريا ولبنان قيد التنفيذ واعتمادها في تعديل القوانين في كل من البلدين.

– توحيد شروط استيراد الحيوانات والمنتجات الحيوانية بين البلدين.

3. المحور الثالث: الخطوط التوجيهية لتسويق وتبادل المنتجات الزراعية بشقيها (النباتي والحيواني) بين البلدين

– تشجيع إقامة شركات تسويقية مشتركة للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية من خلال تسهيل الاستثمار في البلدين ومنحها امتيازات تفضيلية (ضمن شروط يتم تحديدها في إطار التكامل الزراعي من قبل الجهات المعنية) بهدف إيجاد أسواق جديدة وتحسين عمليات التصدير في كلا البلدين.

– إعطاء الأولوية للتكامل في مجال تصنيع المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني للاستفادة من القيمة المضافة، من خلال تشجيع إقامة شركات مشتركة أو دمج الشركات القائمة وإقامة تحالفات إنتاجية لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات في البلدين.

– التأكيد على توحيد إجراءات استيراد السلع المشتركة المطلوبة في البلدين وخاصةً مستلزمات الإنتاج الزراعي.

– متابعة المستجدات المتعلقة بإنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة والنقل في كلا البلدين، والتأكيد على أهميتها من حيث حل المشاكل التجارية المتعلقة بتخليص البضائع ونقلها وتخفيض كلفة هذه العمليات.

– توحيد المواصفات والمقاييس في البلدين وتشكيل لجنة فنية مشتركة للمساعدة في إنجازها.

– اعتماد شركات المراقبة العالمية في مجال الجودة في البلدين.

– مواءمة المتطلبات الصحية (النباتية والحيوانية)، واعتماد مراكز موحدة للرقابة الصحية من خلال مختبرات يتم اعتمادها رسمياً من قبل وزارتي الزراعة في البلدين.

– تقديم التسهيلات والمساعدة اللازمة للحلقات الوسيطة في عملية التسويق الخارجي (نقل ـ توضيب ....الخ) وإيجاد مراكز توضيب وتعبئة موحدة في البلدين.

– إيجاد حلول جذرية قانونية دائمة لتسليم المستحقات المالية للمصدرين في كلا البلدين ضمن مهل زمنية محددة.

– تشكيل لجنة مشتركة لمراجعة الشكاوى المتعلقة بتطبيق القرارات الصادرة أو المقترح إصدارها لتسهيل انسياب السلع بين البدين.